مذكرات جارالله عمر

الفصل السابع

ما بعد يناير ٨٦

معارك من اجل التعددية السياسية

شكّلت أحداث يناير ٨٦ منعطفًا هامّا بالنسبة لحياتنا وأفكارنا وبالنسبة للحزب الاشتراكي اليمني والمجتمع اليمني كلّه. هي أحداث تاريخية لكن الحروب والكوارث تصنع احياناً تاريخًا جديدًا للشعوب والناس. أنا تلقّيتُ رسالة بعد أحداث يناير. كنّا في قيادة الحزب نتلقى رسائل من أعضاء الحزب في صنعاء وبعض الأصدقاء. من ضمن هذه الرسائل واحدة من الدكتور علي محمد زيد الذي كان يومها يحضّر رسالة الدكتوراه في جامعة السوربون وكان واحدًا من المثقّفين والمفكّرين اليساريّين المهتمَّين بهذه التجربة [في الجنوب]. وكتب لنا رسالة عبّر فيها عن احتجاجه وأسفه لما حصل. لكنه اردف ان تجربة الجنوب وتجربة الاشتراكية أو التجربة اليسارية في عدن سقطت تاريخيا بسبب هذه الأحداث، بصرف النظر عن الطرف الذي انتصر في الحرب. خلاصة الرسالة ان التجربة وصلت الى نهايتها.

كنت يومها مأخوذًا بالحماس للدفاع عن التجربة. وأعتقد أن الطرف الذي انتصر في الحرب غير مسؤول عمّا حصل. وأنه يجب علينا أن ندافع عن التجربة وأنها هي التي انتصرت وستنتصر في المستقبل. أجبتُ على هذه الرسالة والرسائل المماثلة برسالةٍ تمّت قراءتها داخل الشمال والجنوب، رفضتُ فيها الانتقادات ودافعت عن التجربة ووصفت الانتقادات التي نتلقّاها بأنها عبارة عن أفكار برجوازيّة صغيرة. كانت الرسالة طويلة وحماسية وعاطفية مكتوبة تحت وطأة الحدث وبلغة المنتصر ومن منظاره الذي لا يستطيع أن يرى بوضوح ما الذي سيأتي بعد لحظة الانتصار. مع الوقت بدأنا ندرك الآثار العميقة لأحداث يناير ١٩٨٦، والشّواهد والبراهين والأدلّة تتجلّى في الحياة اليومية. وكان واضحًا أنّ الأحداث أضعفتنا. لكنّ نقاط الضعف لم تظهر لنا الا بالتدرج. وبدأنا نصل إلى نتيجة أنّ الحزب يضعف. وحكاية العنف أصبحت تبعد الناس من حولنا. كنّا نعتقد أنّ اللوم في الحرب يقع على الطرف المنهزم، لكن اتّضح أنّنا كلّنا مسؤولون عن الذي حدث ولم

نكن نستطيع أن نبرّر الحرب التي دارت رحاها داخل الحزب والمجتمع. هنا، بصراحة، هنا اخذت في التّفكير لماذا حدث هذا؟ ما سبّب لي التحوّل من أفكار المنتصرين إلى التّفكير المختلف؟

اتّضح لي أنّ التجربة أثبتت انّه لم يكن هناك طرف منتصر. كان الانتصار وهمًا وقد اتّضح أننا كلّنا مهزومون. كانت الناس تقول: كلّكم مسؤولون عن الذي حدث. ولم يفرّق الناس بين المنتصر والمهزوم. من هم الناس الذين كانوا يقولون ذلك؟ النّاس العاديون، المجتمع، المواطنون العاديّون، يقولون لنا عندما نحاول أن نكسب الناس في الشمال إلى صفوف الحزب، وبالذّات المثقّفين والأدباء، كانوا يهربون منّا. أصبحوا يرون أنّ الحزب ليس على ما يرام. حتّى المثقّفون من أنصار التجربة في الخارج صُدموا بما حدث وقالوا إنّه من غير المعقول أن يعود النّاس من الحلم بالاشتراكيّة إلى قتال مناطق ومحافظات واقتتال بالسّلاح وبالسّيف.

كانت النتائج تظهر كل يوم أنّها سلبيّة برغم الحملة الإعلاميّة. ولم نكن قادرين على تصحيح الأمور لأنّنا كنّا نصنع خطابًا إعلاميًّا عاطفيًّا انفعلايًّا كخطاب صنعاء بعد حرب عام ١٩٩٤. والتاريخ يكرّر نفسه كما قال هيغل. والتّاريخ في اليمن يكرر نفسه اكثر من مرة، ولكن على عكس ما يقول ماركس: في المرة الأولى مأساويّ وفي الثّانية ملهاة ومهزلة ومضحكة. هذا الّذي حصل، وهو كان في يناير ١٩٨٦ مأساويًّا وفي عام ١٩٩٤ [حرب الوحدة والانفصال] كرّر التّاريخ نفسه بحيث لم يكن قادراً على القول إنّه مأساويّ أو تراجيدي. المهمّ أنّها كانت حربا داخليّة: يناير ١٩٨٦ ومايو ١٩٩٤ كلّها حروبٌ داخليّة، كلها نزاعات على السّلطة استخدمت العنف لكنّها تمّت تحت شعاراتٍ مقدّسة، شعاراتٍ كبيرة: الانتصار لليسار عام ١٩٨٦ هو انتصار لقضيّة الحزب والانتصار في ١٩٩٤ تم باسم قضيّة الوحدة.

والطرف المنتصر يتوهم انه منتصر وهو مهزوم. لكنه يرفض المصالحة والتّصحيح. ولا سماع لصوت العقل، لا سماعٌ للآخر.

أزمة شخصية

بعد أحداث يناير ١٩٨٦ بستّة أشهر، كانت الكلمة التي قالها لي علي محمد زيد تزورني باستمرار: برغم مكابرتك فإنّ التجربة سقطت تاريخيًّا. أنا فكّرت بأنّ العالم يتغيّر. بدأت أقرأ ما يدور في العالم. بدأت التجربة السّوفييتيّة وحكاية المصارحة والمكاشفة "البروسترويكا" و"إعادة البناء". نحن كنّا مرتبطين فكريًّا وإيديولجيًّا بمركز الاشتراكيّة الأوّل الذي هو روسيا. أهمّ فكرة لغورباتشوف، أنّه في الفكر

الاشتراكي لا يوجد مركز يفكّر للعالم كلّه أو يمتلك الحقيقة مثل الفاتيكان. أهمّ ما قام به غورباتشوف أنّه أنهى هذه الحقبة من التّفكير. فرأيت اننا أصبحنا نفكّر بمشاكلنا لأنفسنا.

كنت أعتقد أنّ هذا بديهي. أنّ الآخرين يفكّرون للعالم وأنّ موسكو هي مركز تفكير العالم الثوري وأنّ هذا أمر بديهي وأنّ لهذه الأمميّة رأس. كنّا نفكّر هكذا وأحيانًا كنّا نتباين. ولكن في السياق العام كانت هذه الفكرة مقبولة. وعندما أتى غورباتشوف بدأنا نفكّر نحن في السياق العام، لكن نحن كنّا شيئًا مختلفًا. حصل عندنا أحداث لم يحصل مثلها في روسيا، فنحن نمتلك خصوصيّة، نمتلك تطوّرًا تاريخيًّا مختلفًا، متطلّبات الحياة عندنا مختلفة. بعد غورباتشوف بدأ السّوفييت يتصرّفون بشكلٍ مختلف: نحن لدينا مشاكلنا وأنتم لديكم مشاكلكم. وإنّ هذا الذي تعتقدون أنه مركز العالم الثوري المحصّن، الذي هو موسكو، مركز قيادة العالم، وأنّه عالمٌ مثالي، لديه مشاكل كثيرة أنتم لا تعلمونها. قوموا أوّلاً بحلّ مشاكلكم.

هذه القضايا جعلتني أفكّر كثيرًا. أمرٌ آخر فكّرت فيه: لماذا يتقاتل أبناء الحزب الاشتراكي فيما بينهم؟ لمَ القتال الذي حصل في يناير ١٩٨٦؟ حسنًا، ممكن القول إنّ الذي حصل في يناير خطأ. لكن ما الذي حصل قبل يناير: أحداث سالمين في ١٩٧٨ في الجنوب وقتل الحمدي في نفس العام في الشّمال وخروج الإرياني والسلال من البلاد. لا يوجد انتقال للسّلطة. صحيح ان الإمام يحيى قُتل في صنعاء وان ابنه أحمد قتل الآخرين وقتل حتّى إخوته ثمّ هو الآخر قُتل. في ما بعد، تمّ إخراج البدر بواسطة انقلاب. جاء السلال وخرج بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وهو الثّوري، ثمّ جاء الإرياني رئيس المجلس الجمهوري، بانقلاب وخرج بانقلاب عليه من قبل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وسِنان أبو لحوم، ومجموعة أخرى والجيش وإبراهيم الحمدي كان متعاونًا معهما. ثم جاء الجيش وقام بانقلاب على الحمدي. وكان يُقال إنّ الحمدي قائدٌ استثنائي لكنّه ذُبح في بيت نائبه أحمد حسين الغشمي. في الجنوب قتل سالمين وأخرج عبد الفتاح إسماعيل من السّلطة. خرج علي ناصر من السلطة بالقوّة. قحطان الشعبي الذي سبقه أخرج بالقوّة ، وفيصل عبد اللّطيف قُتل في صراعٍ على السلطة.

هذه المعارك المتواصلة التي لم تتوقّف من أجل السّلطة، هل كانت فعلاً من أجل المقدّسات كما كنّا نقول دائمًا؟ كل حرب كانت تدور تحت شعارٍ مقدس: الثورة، الجمهورية، الوحدة، التصحيح، إلى آخره. أحيانًا نقول من أجل الديموقراطية وأحيانًا من أجل السلطة. لم يكن هناك طريق لتبادل السلطة.

الاشتراكية والديمقراطية شيء واحد

هذه فكرة. واما الفكرة الثانية فهي أن كل شخص يستولي على السلطة يدمّر الذي قبله، يدمّر الموروث الثقافي والاجتماعي. كلّ من يستولي على السلطة يدمّر الذي قبله في حلقةٍ متوالية. يدمّر حتّى أحجار البناء التي يُمكن أن يُشار فيها إلى اسم الحمدي أو السلال أو الإرياني أو سالمين إلخ.، يتمّ تدميرها من قبل الحكّام الجدد. ينهبون الآثار ثمّ يُدمَّرون معها الاقتصاد. أخذت أفكر في هذه الأمور وأعيشها وأقول ما هو الحلّ لهذه الأوضاع؟

كنتُ وما زلت مؤمنًا بالاشتراكيّة لكن أخذت أفكّر: أنا المؤمن بالعدالة والاشتراكيّة أنّ الاشتراكية لا يُمكن أن تكون عدوّة الديموقراطيّة. عدتُ لأقرأ تاريخ الاشتراكيّة ووجدت أن الاشتراكية كانت متّحدة مع الديموقراطية. والذي حصل بعد ثورة البلاشفة وفي المؤتمر الثاني تقريبًا أو بعد محاولة اغتيال لينين من قبل إحدى النساء، حاول أن يقوم بسياسة «النيب» والتي هي الليبراليّة في الاقتصاد، لكنّه لم يعد بعد ذلك قادرًا على أن يمارس الليبرالية في السياسة نتيجة للصراع على السلطة. لينين كان كبيرًا، مثلاً حلّ مجلس الدّوما لأنّه لم يوافق على قانون الإصلاح الزراعي. لم يكن لها من لزوم. إذًا أنا فكّرت لدى العودة إلى العديد من المؤلّفات ووجدتُ أنّ الاشتراكيّة والديموقراطيّة شيءٌ واحد. طبعًا الموضوع الذي كان يجري في العالم هو بداية الموجة الثالثة من الديموقراطية بعد ثورة البرتغال ١٩٧٤.

الديموقراطية ظاهرة عالميّة. أنا قلت إنّ مشكلتنا هنا في اليمن هي في غياب الديموقراطية والحل هو العودة إلى الديموقراطيّة لكن لم يكن لديّ تصوّرٌ كافٍ للموضوع. كان لديّ تصوّر ضبابي لهذه القضيّة. لم يكن لديّ تصوّر كيف يمكن أن نصل إليها ولمن هي، من الذي يكون داخلها ومن الذي يكون خارجها؟ هذا الكلام كان في نهاية العام ١٩٨٦ وبداية العام ١٩٨٧. في هذه المرحلة عشتُ أزمة شخصية فكرية عميقة وصراعاً وتناقضًا بين قناعاتي السابقة والتي كانت من المسلّمات وبين الوقائع التي تظهر على الأرض. كلّ يوم تتفتّح بذور التفكير الجديد، يعني كنت أعيش صراعًا فكريًّا حقيقيًّا.

بدأتُ بالحديث مع بعض أعضاء المكتب السياسي الذين كانت علاقتي الشخصية معهم قويّة، تكلّمتُ مع الأخ يحيى الشامي وكنتُ أقول له إننا معارضون للنّظام في الجمهورية العربية اليمنية ومعارضون للمؤتمر الشعبي العام الذين يحكم باسمه ونطالبه بالدّيموقراطية لكنّنا نقيم نظام الحزب الواحد في عدن، إذًا لا يوجد لدينا مصداقيّة. هذه هي القضية التي كنت أناقشهم بها. نحن نطالب بالتغيير الديموقراطي في صنعاء الذي يجب أن يكون لنا نصيبٌ فيه. ونحن نؤيّد نظام الحزب

الواحد في عدن. هذه تضعف مصداقيّتنا، لا يوجد لدينا مصداقيّة. أنتم تقولون كلامًا متناقضًا. نريد تعدّدية في صنعاء، لكنّكم لا تقبلونها في عدن. تعارضون طريقة الحكم في صنعاء وتؤيّدونها في عدن. الأخ يحيى الشامي كان لديه تصوّرٌ لهذا الموضوع. ولا أعرف من بدأ بطرح ذلك، أنا أم هو. وكان رأيه فعلاً مع هذا واتّفقنا على أنّه بما أننا نطالب بالديموقراطية في صنعاء فيجب أن نطالب بها ونسعى إلى إقامتها في عدن. كان هذا النقاش يجري وانا أتابع الكثير ممّا يُنشر في العالم وبالذّات كلّ ما يُنشر في العالم العربي حول الديموقراطية. أتابع النّدوات. وكنتُ أتابع أيضا ما يُنشر عن "البروسترويكا" في العالم، ليس غرورًا لكن هذه هي الحقيقة وزملائي يعترفون أنّي كنتُ أتابع أكثر منهم.

رسالة الى المكتب السياسي

استمرّيت في العيش داخل القضيّة. وفي شهر مارس من العام ١٩٨٧، وسنتأكّد من التاريخ، فكّرت أنّه يجب أن أتّخذ موقفًا. استدعيت الأخ علي الصراري الذي كان مدير مكتبي ويساعدني في تبادل الأفكار وهو شاب نشيط، وقلتُ له إنّي أريد أن أسجّل وجهة نظر حول قضيّة الديموقراطيّة والتعددية في اليمن وفي الجنوب موجهة أوّلاً للحزب الاشتراكي اليمني. وأرّختُ الرسالة في أوّل إبريل من العام ١٩٨٧. وهي موجّهة لعلي سالم البيض، الأمين العام، وأعضاء المكتب السياسي ووقّعتها باسم خالد عمر، وهو اسمي الحركي ايّام العمل السري في الجمهورية العربية اليمنية، حين كنت أوقّع الرّسائل وكلّ شيء باسم خالد عمر. وخلاصة الرسالة وجهة نظر أوّلية أتحدّث فيها عن كلّ المشاكل التي حصلت وعن ضعف التنمية وعن الصراع على السّلطة وان المشاكل التي حصلت كلّها سببها انعدام الديموقراطيّة وعدم الاعتراف بالآخر في المجتمع. وافترضتُ أن يكون هناك نظام من التّعدبية الحزبيّة المفيدة، واستبعاد الفئات الرجعيّة بتفكير اليوم. لكنّي غيّرت أفكاري بعد ذلك وكنتُ يومها مع تعدّدية ثوريّة إذا جاز التّعبير. كما أنّ هذه القناعات اهتزّت بعد ذلك كما سأروي في ما بعد لأنني عندما أجد الحقيقة عند شخصٍ آخر لا أعاند وأحيانًا تتعرّض افكاري لهزّات من قبل أفكار الآخرين فأتراجع عنها من دون عناد. وأذكّر كلّ شخص بتأثيره عليّ ولا أخجل من ذلك. فأنا كتبتُ هذه الرسالة بشكلٍ سري وسلّمتها إلى علي البيض ووُزِّعتْ على أعضاء المكتب السياسي. وكانت لديّ رغبة في أن تناقش الرسالة بشكلٍ رسمي لكنّ الأمين العام لاحظ عدم وجود تقبّل للرّسالة، وإنّ مناقشتها يمكن أن تؤدّي إلى آثار سلبيّة عليّ أنا بالذات. لذلك جمّد الموضوع لديه لبعض الوقت وأنا سكتت ولم أطالب بشيء.

ندوة عن التعددية وتسريب

حدثت بعض التّطوّرات التي أخرجت المسالة إلى السّطح. كان يمكن لهذه القضيّة أن تبقى داخل الحزب لمدّة سنة أو سنتين ولكن حدثت عدّة أشياء. أولاً أنا أخذت أنشط وأناقش مع بعض الكوادر مسألة تطوير الفكر السياسي للحزب الاشتراكي اليمني. كنت أعقد مع بعض الشّباب ندواتٍ أسبوعيّة ومن ضمن الشّباب مثلاً عبد العزيز ثابت الكادر في الحزب، وهو مثقّف من عدن، ومنصور هائل وعمر عبد العزيز وعلي محمد الصراري. كنت أناقش معهم في ندواتٍ سرية أسبوعية تتناول بالنقد الفكر السياسي للحزب الاشتراكي اليمني. كنا نتبادل الرأي في بيتي أحيانًا، وأحيانًا في بيت عبد العزيز ثابت أو بيت منصور في حائل، وكان مدير تحرير صحيفة ١٤ أكتوبر الحكوميّة، وأحيانًا في بيت عمر عبد العزيز وعلي الصراري بالتّناوب. هؤلاء جميعًا شبّان ومثقّفون ولديهم تطلّع [نحو مثل تلك الأفكار]. كنّا نتبادل الرأي وكانوا يعتبرونني أكبرهم سنًّا وأقود عمليّة التجديد لكنّي كنت أعتبرهم جزءًا من العمليّة ويساعدونني في تطوير الأفكار. كنت أناقش معها أفكار الحزب بشكل نقديّ ونبحث عن تطوير هذا الفكر.

حدث في ظلّ هذه الندوات والمناقشات غير المعلنة أن زار عدن الشّاعر العربي علي أحمد سعيد "أدونيس" وفواز طرابلسي، المثقّف اللبناني، ومحمد كشلي. وتمّ ترتيب ندوة في منزل الدكتور عمر عبد العزيز. وكان عنوان النّدوة "حول أزمة حركة التّحرّر العربيّة وقضايا أخرى". شارك في الندوة أدونيس، فواز طرابلسي، محمد كشلي، عمر عبد العزيز، مدير معهد الفنون في عدن، عبد الواسع قاسم، رئيس تحرير مجلة «قضايا العصر»، التي كان لها إسهام كبير في تنظيم النّدوة، منصور هائل، رئيس تحرير صحيفة «١٤ أكتوبر»، محمود سعيد، المسؤول الإعلامي في سفارة دولة فلسطين في عدن، وجار الله عمر. ونشرتْ مواد النّدوة في مجلّة «قضايا العصر» العدد السّادس يونيو ١٩٨٩.

شارك المذكورون في النّدوة التي كانت مسجّلة ولم يكن من المفترض أن يتمّ نشرها في ذلك الوقت ولكن جرى تسريب للشّريط إلى صحيفة "صوت العمّال" التي تصدر عن اتّحاد عمال اليمن في عدن. وكان في الندوة حديث واضح عن التعددية والدّيموقراطيّة. وَرَد على لساني نقدٌ للتجربة القائمة في الجنوب والحزب الاشتراكي اليمني وقلت إذا لم تكن لهذا الحزب معارضة فهو يعارض نفسه حتّى ينتهي. وقلت إنّ مجريات التّطوّر تشير إلى الوراء إذا لم يكن هناك تفكير جديد وتغيير. ملخّص الفكرة التي وردت هي فكرة التعددية السياسية. قلت إنّ الديموقراطيّة يمكن أن تكون

مقيّدة وأن تقتصر على القوى الثّورية فقط. وأتذكّر أنّ أدونيس ردّ على مفكّرتي بشأن التعددية ثوريّة أو للثوريين. وكان هذا الرّأي ناتجًا عن الخوف لأنّ الوضع في البلد وفي اليمن والحزب لا يحتمل ديموقراطيّة مفتوحة. قال ادونيس إنّ هذه التّعددية، وإنّ هذا النظام الذي سينشأ عنها، هو نظام غير شرعي لأنّك تستبعد الإسلاميين في دعوتك. قلت نعم، الإسلاميون يسيطرون على جزءٍ من الشّارع ومعنى هذا أنّ أي انتخابات وأي تعدّدية ستكون منقوصة في شرعيّتها لأن جزءًا من الشّارع ليس معها، لأنّ الرأي العام جزءُ منه ممنوعٌ من التعبير عن نفسه، عن وجهة نظره. ولأنّ جزءاً من الشارع العربي يسيطر عليه الإسلاميون وهم جزءٌ من الرأي العام ويجب أن يشاركوا فيه. وأنا كنت قد وضعت المبرّرات لمنع الإسلاميّين من المشاركة في التعددية التي اقترحتها لأنّهم يرفضون الديموقراطيّة وإنّهم إذا وصلوا إلى الحكم فلن يخرجوا منه على اعتبار إنّهم يحتكرون الحقيقة. قال لي ادونيس: لا، هذه أتركها للشارع وأتركها للناس.

هزني ردّ أدونيس. جلست أفكّر في هذا الموضوع واستغرقت في التفكير حتى بداية التّسعينات وحتى قيام الوحدة فغيّرت أفكاري ووجهة نظري وصرت أعتقد مثل أدونيس أنّه من المهم أن يشارك الإسلاميين في التعدّدية وإنّه إذا وصلوا إلى السلطة وأحرزوا الأغلبية في الأصوات فليحكموا، وعلى الشّعب أن يحكم عليهم بعد ذلك. صحيح لا يزال لديهم تحفّظات تجاه الآخر، صحيحٌ أنّ ما هو موجود في السودان أو أفغانستان يثير شكوكًا حول إمكانيّة وسهولة أن تتحوّل بعض الحركات الإسلاميّة، لكنّي متأكّد أنّ المستقبل سيأتي بتغييراتٍ في الحركات الإسلامية وفي تقبّلها للآخر. وما حدث في إيران الآن من فوزٍ للإصلاحيين، والانقسام الذي حصل في السّودان، يدلّان على أنّه من غير الممكن أن تحلّ المشاكل إلا بالديموقراطيّة وقبول الآخر.

أعود وأقول إنّ النّدوة نُشرت في صحيفة "صوت العمال". وعلم المجتمع بعد ذلك بالآراء التي طرحتُها في الندوة. وفجأةً نشرت صحيفة تصدر في قبرص وصحف في بيروت مذكّرة التعددية. تسرّبت الرّسالة إلى الخارج دون علمي. وأنا الآن أؤكد إنّه ليس لي أي دور مطلقًا في تسريبها. سرّبها أحد الأشخاص من أحد المكاتب إلى صنعاء ولست أدري من هو. فوصلتْ إلى يد الرئيس علي عبد الله صالح وسُرّبت إلى الخارج على يد أنصار علي ناصر محمد في صنعاء. علقوا عليها كما علّق عليها الأستاذ عبد الرحمن بن علي الجفري في كتيّب حمل عنوان "تفنيد وجهة نظر جار الله عمر" لأنّ المقترح عن التعددية كان إستبعد حق رابطة أبناء الجنوب والإسلاميّين في ممارسة نشاطهم. وهنا أخذت الضّجّة الصحافية والسياسية تتعاظم وانقسم الكتاب والصّحافيين بين مؤيّد ومعارض في الحزب الاشتراكي وخارجه في الشمال والجنوب.

حملة وتهديدات

هنا بدأت المشكلة. كانت ردود الفعل داخل الحزب في معظمها رافضة لهذه الفكرة ولهذا التّوجّه. الصحافة تهاجم الفكرة وبالمناسبة كانت الحملة ضد التعددية السياسية تكاد ان تكون منسّقة ومتكاملة. وبطبيعة الحال لم يكن ثمّة صحف أهلية وحزبية، وكانت الصّحف تصدر هنا [في صنعاء حيث تجري المقابلة] عن الحكومة وفي عدن عن الحزب، ولكن كانت في عدن صحيفة "صوت العمال" الوحيدة التي حاولت أن تخالف والتي كان يرأسها محمد قاسم نعمان وهو نقابي معروف في عدن. طبعًا تولّت صحيفتا "الثّوري" و"الراية" الرد على التعددية برغم أنّ "الثوري" كانت أكثر اعتدالاً. كانت تحاول أن تناقش. أما صحيفة "الراية"، الصادرة عن دائرة التوجيه السياسي في القوات المسلّحة، فكانت تهاجم الفكرة. وكان هذا يجري وسط الحزب والجيش والقيادة صامتة. كانت الطرفَ الوحيد الذي لا يتكلّم في الموضوع. وكان هذا الموقف يعكس الحيرة أو الارتباك. مع ان الموقع الذي تحتلّه هذه القيادة ويجعلها مطلّة أكثر من سواها على الأوضاع في البلاد وتتوفر لديها معلومات كثيرة عن المتغيرات الدولية بما في ذلك المتغيّرات التي أخذت تلوح في أفق المعكسر الاشتراكيّ، خصوصًا بعد البيرسترويكا السّوفييتية. كانت القيادة تخشى أن تصطدم المتغيّرات مع قواعد الحزب وكوادره الّتي عبّئت وامتلأت بمسلّمات وبديهيّات لا تقبل النّقض وكأنّ الانتصار في يناير ٨٦ كان مئة في المئة ومن الصّعب أن تفاخر القيادة بشعبيّتها بين القواعد داخل الجيش والحزب. على ان هذا الصّمت لن يدوم طويلاً.

بالنّسبة لي، بدأت المسألة سهلة في البداية وكأنّ الأمر مجرّد تعبير عن وجهة نظر يأخذ به الآخرون أو يرفضونه. لكن اتّضح في ما بعد أنّ المسألة أصعب مما كنتُ أتصوّر. فما إن بدأت الحملة على الأفكار التي طرحتها واستمرّت الكتابات تطرح وتتوالى في "الراية" وإلى حدٍّ ما في "الثّوري" وفي صحيفة «الثّورة» في صنعاء – التي كانت تهاجم التّعددية وتقول إنّ هؤلاء الّذي خرّبوا البلاد لم يكتفوا بما فعلوه في الماضي، وهم الآن يريدون أن ينقلوا الحزبين إلى العلنيّة ويدمّروا اليمن كما دمُّر لبنان. وكان الدستور في الجمهورية العربية اليمنية يحرّم الحزبيّة ويعتبرها خيانة. سمعت رئيس الجمهوريّة [علي عبدالله صالح] شخصيًّا يهاجم التعددية في العام ١٩٨٨ في خطابٍ علنيّ. لكنّ الهجوم في عدن كان أكثر قساوة لأنّ الذين اعترضوا في عدن يمكن تقسيمهم إلى عدّة فئات. بعض الأشخاص اعترضوا لأنّها ليست متدرّجة من حيث التطبيق. وأشخاص اعترضوا على اعتبار ان التعددية

مفاجئة من دون تمهيد. وبعض آخر لا يبدي موقفًا فلم يؤيّد ولم يرفض. لكن هناك كوادر في الحزب كانوا مقتنعين أنّ هذه مؤامرة لتدمير النظام الوطني الدّيموقراطي في الجنوب وخيانة للاشتراكيّة وقد تكون من قبيل العمالة لمخابرات أجنبيّة لتدمير الثورة وتدمير النظام.

هنا أخذتْ الضّغوط تتزايد وباتت التهديدات عمليّة. طبعًا هؤلاء النّاس لم يكونوا سيّئي النوايا. كانوا يهدّدون لأنهم كانوا يعتقدون أنّهم على حق وأنّهم يحمون الثّورة ويحمون النظام. أخبرتني زوجتي أنها تتلقّى اتّصالات هاتفية. وأنا ايضاً كنت أتلقّى تهديدات هاتفيّة لكن لم أكن أعلمها بها. كانوا يقولون لي: نحن نحبّك ونحترمك لكن هذا العمل الذي قمت به غير مفهوم لدينا ونحن لا نشكّك فيه لكن ربّما هو سوء تقدير، لكن نتوقّع أن تتراجع عن هذا الموضوع. وانتقلت التّهديدات إلى الزّوجة والطّلب إليها أن تقنع زوجها بأنّه أخطأ وعليه أن يتراجع. وكانوا يقولون لها: أنتم هنا تعيشون في ظلّ نظام الحزب، وهو عضو مكتب سياسي في الحزب، فإذا انتهى الحزب ستصبحين أنتِ وأولادكِ في الشارع لا تملكون عملا، تكونون مشرّدين، وأنتم مشرّدون من الشّمال وهذه مغامرة، وهو يغامر بحياتك وحياة أولادك.

حوارات في المرجعية

كانت الزوجة تخبرني بهذا وأشرح لها الأمر وتقتنع. وفي إحدى المرّات اتّصل بعض الكوادر من الحزب ومن الجيش وقالوا هناك أناسا يريدون زيارتي في المنزل. قلت أهلاً وسهلاً. قابلتهم في المنزل وشربنا القهوة، ومنهم مجموعة من الشباب في الجيش من المخلصين للحزب، وهم من الذين درسوا في معاهد الاتّحاد السوفييتي. دخلوا في مناقشات حول الأفكار التي طرحتها وقالوا نحن لا نصدّق ما يُقال عنك انّك خائنٌ وعميل. لكن نقول لكَ بصراحة الآن لم نعد نفهم ماذا تريد أن تفعل. هل تخلّيتَ عن الاشتراكية كغاية نهائيّة؟ هل أنت غير مقتنع بالاشتراكيّة؟ نريد أن تردّ علينا بوضوح. قلت لهم: لا لم أتخلَّ عنها ولكنّني أريد أن أعمل من أجل التّلاحم بين الدّيموقراطية والاشتراكيّة، فلا يوجد اشتراكية من دون ديموقراطية، ولا يوجد عدالة من دون ديموقراطيّة. وأخذت أشرح لهم كيف كان الوضع في بداية الاشتراكية الديموقراطيّة عند نهاية الحرب العالميّة الأولى. وبيّنتُ لهم أنّ الاشتراكيّة الحقيقيّة هي ديموقراطيّة. وشرحت لهم تجربة السويد على سبيل المثال وأنّه يمكن الجمع بين الاشتراكية والديموقراطيّة وأنّهما لا يتناقضان وهما شيءٌ واحد. وكنت أشرح لهم الخلاف الذي جرى بين كاوتسكي ولينين وروزا لوكسمبورغ وما حصل في المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي الدّيموقراطي الروسي. وفوجئوا بمعلوماتٍ لم يكونوا

يعرفونها. لم يصدّقوها. وقلت لهم إنّه قبل أن تتمّ محاولة اغتيال لينين كان هناك أحزاب، كانت هناك تعدّدية، وحتّى الحزب الدّيموقراطي الرّوسي كان يسمح بالأجنحة، كان هناك المناشفة والبلاشفة، كان هناك اليسار واليمين والوسط.

قالوا نحن نعرف المناشفة والبلاشفة، لكنّ المناشفة خونة. قلتُ أصبحوا خونة في ما بعد، لكنّهم كانوا جناحًا معترفًا به. وشرحتُ لهم أنّ المصيبة جاءت عندما تمّ منع الاجنحة. شرحتُ لهم أهمية الديموقراطيّة بالنّسبة للاشتراكيّة. وطبعًا، كانت عندي يومها تصوّرات أولية. بعد هذا الشّرح انقسموا إلى قسمين، عدد منهم تقبّل الموضوع وقال إنّ المسألة تحتاج إلى نقاش. وأذكر أنّي قلت لهم يومها تأكّدوا أنّ روسيا ستصل إلى التّعددية قريبًا لأنّ غورباتشوف كان موجودًا وكان هناك صراع شديد، هو يريد أن يخطو خطوةً نحوا العلنيّة والحزب يمنعه والقوميّون استغلّوا الموضوع للانفصال عن الاتّحاد السّوفييتي. وكان هناك ارتباكٌ لكن الواضح أنّه [غورباتشوف] كان يريد أن يصل بالمسألة إلى الاشتراكية الديموقراطيّة. طبعًا الموضوع في روسيا كان كلّه يتحرّك وكنّا نتوقّع أن روسيا ستصل إلى التّعددية. ولكن تبقى الاشتراكيّة منتصرة لأنّ هذا حزب يساري قوي ويكون الشّيوعيّون في وضعٍ قويّ اقوى ممّا هم عليه الآن. لو أعلنوا التّعددية كان يمكن أن يكونوا في وضعٍ أفضل. ولو تمكّنوا من الانتقال بشكلٍ سلميّ وهم الآن في كتلة قويّة وزيغانوف [امين عام الحزب الشيوعي في الاتحاد الروسي] يطالب بتحقيق تجربة السّويد.

قلتُ إنّ الكوادر الذين حضروا إلى المنزل انقسموا إلى قسمين، قسمٌ قال هذا موضوعٌ جيّد لكن نريدك أن تخرج لتتحاور معنا. قلت: جيّد. وقسمٌ آخر قال إنّ هذا الكلام مرفوض وإنّهم تأكّدوا اليوم أنّك تجرّ البلاد والحزب إلى كارثة. ونهضوا منفعلين وانسحبوا ولم يقولوا مع السّلامة. وبقي الآخرون لبعض الوقت. بعدها بأسبوعين أو ثلاثة أسابيع اتّصل بي مدير الدّائرة السياسية في القوّات المسلحة، في وزارة الدّفاع وكانت صحيفة "الرّاية" صحيفة الجيش تقود الحملة ضدّ فكرة التّعددية. وقال لي إنّ القوات المسلّحة تستنكر هذه الدّعوة وطلب مني، بما يُشبه الإنذار، أن أتراجع وقال أنا أطلب إليك باسم القوّات المسلّحة وكوادر الحزب في القوّات المسلّحة أن تتراجع عن دعوتك هذه وأن لا تجرّ البلاد إلى كارثة. في الحقيقة هو إنسانٌ غير معروف عنه أنّه عنيف. ولكن أحيانًا يخلط آراء كثيرة بين الجدّ والمزاح. قلت له أنا أجرّ البلاد إلى الحرب بالتّعددية؟ الحرب هي عندما لا يكون هناك تعدّدية عندما لا يكون هناك اعتراف بالطّرف الآخر وقد نشبت الحروب في الماضي لأنّه لم يكن هناك تعدّدية حزبيّة. لكن أنا أعتقد أنّ هذا ليس موقف القوّات المسلّحة كلّها. وحتّى لو كان موقف القوّات المسلّحة فأنا أتوقّع أن تتفهم الموضوع عندما يكون هناك مناقشات أكثر وتوضيح أكثر.

وبعد ذلك انعقد لقاء وفد من المدنيّين وكان يذكّرني به قبل أيّام الأخ عبد الواسع سلام وزير العدل. وكان بعضهم يهدّد باسم الجيش وأن القوات المسلّحة مستنفرة. وقلت أنا يهمّني موقف الحزب أوّلاً. بعد جوّ مشحون بالتّهديدات وبالتّوتّر والإنذارات، اقترح البعض أن تتوقّف الحملة الصحافيّة على جار الله عمر وان لا يفصل من الحزب لأنّه هناك دعوة لفصلي من الحزب وتجريدي من المسؤوليّة ثمّ محاكمتي. ربّما كانت مقترحات أخرى لست متأكّدًا منها. طبعًا كلّ هؤلاء ليس لديهم موقف شخصي مني على الإطلاق. وطالبوا ايضا انه عليّ أن اعلن التخلّي عن دعوتي إلى التعددية السياسيّة في مؤتمرٍ صحافيّ. والبعض الآخر إقترح طردي إلى خارج البلاد. والبعض إقترح حلّاً وسط أن أعلن اعتذاري للحزب والتّخلّي عن الدّعوة إلى التعددية السياسية مقابل توقّف الحملة عليّ.

أخبرني الأخ سعد سالم فرج قبل أيّام، وكان محافظ حضرموت حينها، ان الحديث عن الديّموقراطيّة وعن التعددية وإبعاد جار الله عمر من قيادة الحزب لأنّه يريد أن يخرّب في الجنوب كما خرّب في الشمال - هذا كلام كنا نقوله وأنتم لم تصدّقوننا وإنّ هذا العمل الذي يقوم به جار الله هو ضدّ مصلحة اليمن شمالاً وجنوبًا.

لن أتراجع

المهمّ اشتدّت الضغوط من كلّ مكان. وطرح اقتراح التراجع عن الفكرة. طبعًا، أعضاء المكتب السياسي لم يكن منهم من فاه ببنت شفة، بمن فيهم الأمين العام علي سالم البيض. قلت أنا والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في شمالي على أن أترك هذه الدعوة لما تركتها. ربّما من يسمع هذا يقول هناك مبالغة لكني قد وصلت إلى هذه الحالة العصيّة ولديّ استعداد لأي شيء على أن لا أتراجع عن هذا الأمر. لأنّه لا مساحة للمناورة أو الحلول الوسط. وهذا كان نصّ الحديث. طبعًا الإخوان عندنا في الحزب لم يكن لديهم إلمام بهذه الأحاديث حتّى أنّ بعضهم كان مندهشًا ببلاغته.

الغريب يومها أنّه حتّى الصّحف المعارضة لنّظام الجنوب في الخارج، المؤيدة لعلي ناصر والرّابطة وجبهة التّحرير، هاجمتني على اعتبار ان الفكرة ليست كاملة وغير واضحة لكنّهم كانوا يقولون إنّ هذا دليل على انقسامٍ داخل الحزب في عدن. إذًا جار الله عمر هو سبب الانقسام.

استمرّت الأحوال على هذا المنوال لبضعة اشهر، لكنّ طرأت متّغيرات الدولية وخاصّةً في الدول الاشتراكية، بدأت أحداث بولندا وبدأت الأمور تتسارع

والدّيموقراطية في موجتها الثالثة أخذت تنتشر أكثر فأكثر في العالم. لكن مشكلتي أنّ دعوتي لم يكن من يدافع عنها في الخارج أو في الصحف التي كانت تصدر في الخارج لأنني كنت إنسانًا مغمورًا وغير معروف، واليمن بلد متخلّف صغير غير مهمّ بالنسبة للعالم. لم يكن انتشارٌ للفكرة في الصحف الخارجية وكان العديد من المثقّفين في الشمال والجنوب المستقلّين لا يتوقّعون أن تأتي هذه الفكرة من جار الله خاصةً أنّ الإعلام قد أظهرني بعد أحداث يناير ١٩٨٦ في عدن كإنسانٍ محارب قاد العنف ضد علي ناصر وجماعته. وهذا كان على غير الحقيقة. لم يكن هناك هنا في صنعاء تعاطف معي حتّى بين المثقّفين من خارج الحزب. ولم يكن هذا الكلام منتشرًا في صحف عالميّة أو في العالم العربي.

مع الوقت أخذتُ أخرج للحديث مع الناس. وكانت واحدة من المصادفات أنّ العديد من ديبلوماسيّي اليمن الدّيموقراطية العاملين في الخارج عقدوا مؤتمرًا لهم في عدن وكان هناك يومها السفير عبد الله الاشطل وكان يعرف هذه المتغيّرات وسواه من الدّيبلوماسيّين يعرفونها ايضا. أثناء المؤتمر دعوني كي ألقي محاضرة عن سياسة الحزب الاشتراكي اليمني في الداخل والخارج. وكانت بالنّسبة لي فرصة كبيرة وثمينة أن أطرح وجهة نظري. تكلّمت مع الديبلوماسيّين بلغةٍ جديدة غير مألوفة في قاموسنا الحزبي. وقمت بالرّبط بين أهمية الديموقراطية وخدمة مصالح البلد. ودعوت إلى ديبلوماسيّة جديدة ونهج ديبلوماسي جديد في عالمٍ متغيّر. وكان الكلام مثيرًا وجديدًا بالنسبة لهم. الحقيقة أنّ الدّيبلوماسيّين أثارهم الموضوع وشاركوا في المناقشات عن التعددية والدّيموقراطية. وسألت الديبلوماسيّين كيف سيكون بلدنا بلدًا ديموقراطيًّا متعدّدًا في نظر الآخرين؟ هل سيكون له مكانة كبيرة لدى البلدان التي تتواجدون فيها؟ فردّ الكثير منهم بنعم. هنا خرج أغلبهم إلى مجالس مختلفة كان أهمّها اللقاء مع ضبّاط وكوادر وزارة الداخليّة وحصل النقاش نفسه وبدأ الحصار يتحلحل وبدأ الكثير من الناس يتفهّمون، خاصّةً مع المتغيّرات العالميّة التي كانت تحدث بشكل متسارع.

العلّة في المركزية الديمقراطية

هنا قادة الحزب الاشتراكي وبالذات الأمين العام علي سالم البيض والأمين العام المساعد سالم صالح محمد وبعض أعضاء المكتب السياسي زاروا بعض البلدان الاشتراكيّة واطّلعوا على حقيقة الأمر ووجدوا أنّ الأوضاع تتغيّر بسرعة وأنّ المعسكر الاشتراكي إمّا انه ينهار وإما ينشغل كل بلد بوضعه وبحالته في أحسن الأحوال ويترك للبلدان أن تتصرّف كما يناسبها. عاد الأمين العام من زيارةٍ لبلغاريا

وألمانيا الديموقراطية والاتحاد السوفييتي وبعض البلدان الأخرى. بدأوا بما لديهم من معلومات يتساءلون أو يفكّرون عن الحل وكأنّ لديهم رغبة في تأييد الفكرة. لكن كانت الرغبة والقناعة تصطدمان بتلك القناعات الإيديولوجيّة السابقة التي تقوم على الحَديّة والمسلّمات. لذلك كانت الرغبة لدى قيادة الحزب هي التعامل مع الفكرة بالتدرج. بالنسبة لي، كنتُ أرغب في أن تاخذ الفكرة مجراها نحو النقاش ومن ثمّ التّطبيق لأنّ الزّمن كان يجري بسرعة وكنتُ أدرك أنّ التّأخير يضرّ بالتّجربة في الجنوب وأنّ المبادرة سوف تساعد الحزب والتّجربة في الجنوب على الخروج من الأزمات السياسية والاقتصاديّة المتتابعة.

هنا أخذ بعض كوادر الحزب بتغيير وجهة نظرهم وتأييد الفكرة او اتّخاذ موقف محايد منها. وهذا كان بالنسبة لي شيئًا إيجابيًّا. غير أنّ الجديد المؤثّر على الصعيد الداخلي هو ظهور بعض الكتابات الصّحافية الصريحة والعلنيّة في صحيفة "صوت العمال" تدعو إلى تأييد فكرة التعددية وتشرح مضمونها وتدافع عن جار الله عمر، صاحب الدعوة. وكانت أوّل مقالة ظهرت في صحيفة "صوت العمال" تدافع عن الفكرة بتوقيع فتاة يمنية مثقّفة وكانت هذه المبادرة من قبل إمرأة كان لها موقف إيجابي وهي مستقلّة ومن خارج الحزب. تلت ذلك مقالة أخرى من قبل أحد المحامين يدافع عن التعددية الحزبية. وتراجعت الأصوات التي ترفض الفكرة سواء داخل الحزب أو خارجه. أنا من جانبي كنتُ مستمرًّا في شرح فكرتي ولكن على قدرٍ كبيرٍ من الحذر والحصافة: "الاتّزان غير المتهوّر". أتذكّر هنا أنّه حتى في المذكّرة التي دعوتُ فيها إلى التعددية، راجعتُ بعض الأفكار وأجّلتُها بمقترحٍ من الأستاذ علي محمد الصراري. كنتُ قد طرحتُ في المسودة الأولى أنّ مقولة المركزية الديموقراطية التي طرحها لينين هي سبب كل المشكلات وكل الإخفاقات في البلدان الاشتراكية والأحزاب الاشتراكية والشّيوعية لأنّ هذه الفكرة أو المقولة كانت تعني الالتفاف على الديموقراطية وإلغائها وإبقاء المركزيّة وهي أدّت إلى انعدام الشفافيّة وإلى السيطرة الإدارية وإلى خلق أحزاب إدارية وإلغاء العمل المؤسّسي داخل الأحزاب واستبدالها بالأمين العام في نهاية المطاف والذي بدوره يلغي المكتب السياسي والمكتب السياسي يُلغي اللجنة المركزية واللجنة المركزيّة تلغي المجتمع وفي النهاية يبقى الأمين العام وحده الذي يصدر القرارات إلخ. طَلب مني علي الصراري حذف هذا النص من المذكّرة. لماذا؟ لأنّه ينطوي على خطر كبير بالرغم من أن الفكرة برأيه صحيحة ولكن ستكون مرفوضة داخل الحزب وستقابل بردود فعل عنيفة بالنّظر إلى المكانة التي يحتلّها لينين. ولينين مكانته تضفي عليها نوعًا من القداسة لدى الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في العالم. اقترح تأجيل الفكرة إلى ما بعد. كما كنتُ أنا حريصًا في شرحي وتوضيحي أن أقول للحزبيين أنّ الحزب قوي

والمعارضة ضعيفة وأن لا خطر على الحزب وعلى الحكم لذلك لا يجب الخوف من الديموقراطية ومن التعددية. وساعدني في هذا الموضوع أن مذكّرة التعددية نفسها لم تتحدث عن تعددية مطلقة بلا حدود، بل إنّها مقيّدة.

أما العامل الثاني الذي ساعد على انسياب الفكرة من دون أن تتعرّض لمكروه هو أنّ علاقتي الشخصية مع أعضاء الحزب وقيادته كانت علاقة جيدة. ولم تكن لديّ ردود فعل تجاه الناس الذين انتقدوني. كنتُ أتفهّم وجهة نظرهم وأعتبرها موقفًا سياسيًا ووجهة نظر مشروعة تجاه فكرة هي جديدة علينا جميعًا. وأعترف هنا أنّ معظم زملائي في المكتب السياسي واللجنة المركزية كانوا في مجالسهم الخاصّة وغير العلنيّة يدافعون عنّي، حتّى الذين كانوا ضدّ الفكرة كانوا يدافعون عنّي كشخص ويقولون إنّه ليست لديّ نوايا سيّئة، وإنّ نواياي حسنة. وفي إحدى المرات ذهب الأمين العام إلى منطقة الضّالع، وهي من المناطق المهمة في الكفاح ضدّ الإنكليز ولديها الكثير من الكوادر والقادة المدنيين والعسكريين، وعُقد لقاءٌ مع أعضاء الحزب وضباط الجيش، وقال لهم إنّ الفكرة التي طرحها جار الله عمر هي وجهة نظر قابلة للنقاش ومن حقّه أن يطرح وجهة نظره.

وفي بداية عام ١٩٨٩ تسارعت التّغيرات في تفكير أعضاء الحزب وقيادته. وعقد المكتب السياسي اجتماعاتٍ عدّة حول الموضوع. وبدأت تطرح فكرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل على بساط البحث. وكان بعض أعضاء المكتب السياسي يطرحون ضرورة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على رأس المال المحلي وفي مقدّمتهم حيدر أبو بكر العطاس وفضل محسن عبد الله والدكتور ياسين سعيد نعمان وآخرون.

النفط يعيد طرح قضية الوحدة

في بداية هذا العام أبلغتْ بعضُ الشركات التي تنقّب عن النفط في حضرموت عن اكتشاف كميات تجاريّة من النفط قابلة للاستثمار خلال أشهر. كان التّنقيب قد بدأ قبل فترة ومن ضمن الحقول المكتشفة حقل وادي جنة في شبوة وهو على مقربة من الحدود بين الشطرين.

وبسبب هذا الاكتشاف حصل توتّر وتنازع بين حكومتي صنعاء وعدن حول مستقبل الحقل النفطي وملكيته. وبلغ التوتّر درجة حَشْد القوات المسلّحة على الحدود بين الشمال والجنوب. وكان هذا في العام ١٩٨٨ وقد اتّخذ المكتب السياسي قرارًا بالتفاهم مع حكومة صنعاء والعمل من أجل الوصول إلى حل سلمي بشأن الحقل

المذكور ولو أدّى الأمر إلى أن يتمّ الاستغلال المشترك للحقل برغم وجوده في أراضي الجنوب. وهذا يعني أن يكون موقف الجنوب مرنًا إلى حدٍّ كبير برغم أنّه في أراضي دولة الجنوب.

هنا ادى النّفط وظهوره في الجنوب ومشكلة النزاع مع الشمال والمتغيّرات الداخلية والخارجية، إلى إعادة طرح قضيّة الوحدة على جدول اعمال الحكومتين في صنعاء وعدن ما دام هناك نفط فسوف يؤدّي الى رفاهية او حرب. ولا رفاهية إلا بتوحيد اليمن. وقد أرسل فضل محسن عبد الله إلى صنعاء كما أرسل في أحيان أخرى صالح أبو بكر بن حسينون، وزير النفط حينها، رحمه الله. واستمرّ مندوبون بالتوجّه من عدن إلى صنعاء في رحلاتٍ مكوكيّة للتفاوض حول النفط. وقدّم الجنوب تنازلاً تعبيرًا عن حسن نيّة ومن أجل السلام باستعداده لاقتسام المنطقة واستغلالها بصورة مشتركة. وتمّ الاتفاق على حل مشكلة النفط بالمشاركة بين الدولتين. وبدأت الشركات تنقّب. وبعد انخفاض التّوتر، انتقلت المفاوضات بين الشطرين إلى البحث في تحسين العلاقة وحصل انفراجٌ بين الشمال والجنوب تمهيدًا لبحث موضوع الوحدة من جديد بحسب الاتفاقيات السابقة.

واتّفقت الحكومتان بواسطة وزراء الداخلية على إلغاء الحواجز بين الشمال والجنوب والسّماح للأشخاص والسلع بالتّنقّل بحرية بين الشّطرين عن طريق البطاقة الشخصية. وقد أتاح هذا الاتّفاق للمواطنين فرصة الزيارات المتبادلة والاطلاع على الأوضاع كما هي في الواقع وكذلك تبادل المصالح. وأدّى هذا إلى اتخاذ قرارات جديدة تمامًا. اتخذ المكتب السياسي في عدن قرارات وأهمها قرارين، قضى الأول بتغيير الخطاب السياسي للحزب تجاه الشمال نحو الدعوة إلى الانفتاح على بعضهما البعض وقبول الحلول الوسطى وإقامة الوحدة اليمنيّة على أساس سلمي ومراعاة المصالح بين الطرفين. وتجلّى تطبيق هذا القرار من خلال الخطابات التّي كان يلقيها علي سالم البيض الأمين العام الموجهة الى الشعب اليمني وإلى القيادة في الشمال.

أما القرار الثاني فنصّ على تشكيل لجان حزبية وحكومية ضمّت سياسيّين وخبراء اقتصاد وعلماء وغيرهم ومهمّتها دراسة الأوضاع بشكلٍ عام وتقديم توصيات حول إصلاح اقتصادي وسياسي وحول كيفيّة تحقيق الوحدة اليمنيّة بالتّعاون مع حكومة صنعاء وعن طريق الإقرار المشترك بالمصالح المتبادلة. وقد أتاح هذا التطور الجديد على خلفية التغيّرات الداخلية والخارجيّة الإقرار بأنّ الوحدة اليمنية لا يمكن أن تتحقّق بالقوّة. كنا نعتقد في الماضي بأنّها حتمًا ستتحقق بشكلٍ سلمي وعلى قاعدة الاعتراف بالمصالح المشتركة وقبول كلّ طرف للآخر.

كانت هناك لجنة حكومية برئاسة الدكتور ياسين سعيد نعمان ولجنة حزبية برئاسة سالم صالح محمد، الأمين العام المساعد، ولجان أخرى من الخبراء وأساتذة الجامعات والخبراء الاقتصاديين. وكان معظم أعضاء المكتب السياسي أعضاء في اللّجنة. وأنا كنتُ في اللجنة الحزبية والوزراء في اللجنة الحكومية وعلي البيض يُشرف على كلّ اللجان بوصفه الأمين العام للحزب. وبعد أربعة عشر شهرًا من الدراسة خلصت اللجان إلى مجموعة من التّوصيات مدوّنة في كتيّب - آمل أن نحصل عليه - أقرّت فيه بضرورة الإصلاح الاقتصادي والسياسي للنّظام بما في ذلك التعددية السياسية وحرية الصحافة. كما أقرّت التقدم بمشروع لتحقيق الوحدة اليمنيّة على مراحل تبدأ بالكونفدراليّة وتتصاعد إلى الوحدة الاندماجيّة الكاملة. طبعًا هذه التوّصيات من اللجنة اتّخذت وقتًا طويلاً حتّى قدّمت إلى اللجنة المركزيّة وتمّ إقرارها.

التعددية السياسية اولاً ام الوحدة اولاً؟

أنا من جانبي، وبرغم موافقتي على الإطار العام لعمل اللجان وإقرارها، كان رأيي يومها بأنّ دولة الجنوب وأنّ الحزب الاشتراكي في دّولة الجنوب لا بدّ من أن يسارع الى تغيير نظامه السياسي وإعلان التعددية السياسية قبل إقامة دولة الوحدة وتحقيق الانفتاح الداخلي والخارجي على القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في الداخل والخارج، وقبل أن يذهب إلى تحقيق الوحدة لأنّه بهذا يأمن نفسه الدخول لوحده وهو قويّ.

وعندما انتهت اللجان وقدّمت توصياتها بخصوص الإصلاح السياسي والاقتصادي وموضوع العلاقة مع شمال اليمن وقضيّة الوحدة، ظهرت آراء كثيرة جدًّا. طالب البعض منها بالوحدة الفورية، في حين كانت وثيقة الإصلاح تطرح الكونفدرالية أوّلاً. وأذكر أنّ هناك ورقة مقدّمة من أعضاء في مجلس الشعب الأعلى في الجنوب وقّع عليها نحو مئة عضو يطالبون فيها المكتب السياسي باتّخاذ خطوات جادّة لتوحيد شطري اليمن.

أنا كان رأيي أنّ الأولويّة يجب أن تكون لتغيير النظام السياسي في عدن من خلال قيام الحزب بثورة سلمية على النفس. تبدأ المسألة بإدخال تغييرات دستورية على النظام في عدن والقيام بانفتاح سياسي واقتصادي واسع في الداخل والخارج وتصفية مشكلة الخلافات السابقة داخل الحزب وفي المجتمع، وإعادة الاعتبار للنّاس الذين تضرّروا من الصّراعات السابقة. أعني هنا أنّ الحزب في الجنوب يعيد تأهيل

نفسه استعدادًا للمهمّات المقبلة وكذلك تصفية مشاكل الماضي ومن ضمنها ترسيم الحدود مع سلطنة عمان حيث كانوا قد قطعوا بها شوطًا كبيرًا. وكان عبد الواسع سلام، الذي سيشغل منصب وزير العدل في دولة الوحدة لاحقاً، قد توصّل مع العمانيّين إلى اتفاق شامل من خلال اللجنة التي كانت تحت إشراف وزير الخارجيّة والأمين العام للحزب لكن لم يجرؤوا على الإعلان عن الاتّفاق مراعاةً لشعور الإخوان في الشمال حتّى لا يغضبوا كوننا شعبًا واحدًا.